

حرف الضّاد

## الضَّرورة

قال أبو حيان : لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين : « في ضرورة الشعر » ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول : كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، فقال : إنهم لا يلجئون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا : كذا .

فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن [٢٢٥] إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب / وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم الثري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام .

ولا يعني النحويون بالضرورة : أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيّره . انتهى .

وقال ابن جنّي في « الخصائص » : سألت أبا عليّ : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً ؟ فقال : كما جاز لنا أن نقيس

مَثُورَنَا عَلَى مَثُورِهِمْ ، فَكَذَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَقِيسَ شِعْرَنَا عَلَى شِعْرِهِمْ ، فَمَا  
أَجَازَتِهِ الضَّرُورَةُ لَهُمْ أَجَازَتَهُ لَنَا ، وَمَا حَظَرْتَهُ عَلَيْهِمْ حَظَرْتَهُ عَلَيْنَا ، وَإِذَا  
كَانَ كَذَلِكَ فَمَا كَانَ مِنْ أَحْسَنِ ضَرُورَاتِهِمْ فَلَيَكُنْ مِنْ أَحْسَنِ ضَرُورَاتِنَا ،  
وَمَا كَانَ مِنْ أَقْبَحِهَا عِنْدَهُمْ فَلَيَكُنْ مِنْ أَقْبَحِهَا عِنْدَنَا ، وَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ بَيْنَ  
ذَلِكَ .

\*\*\*\*\*

### فائدة

## في استعمال الأصل المهجور

قال الأندلسي : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما  
استعمله من قال :

٢٠٣ = كَانَ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ (١)

\*\*\*\*\*

### فائدة

## في علة الضرائر

قال الشلّوبين : علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الردّ إلى

الأصل .

(١) رجزورد ذكره في اللسان : « فكك » . وبعده :

\* فَأَرَا مِنْكَ دُبْحَتَ فِي سَكِّ \*

## قاعدة الضَّرورة تُقَدَّر بِقَدْرها

ما جاز للضَّرورة يتقدَّر بِقَدْرها .

ومن فروعه : إذا دعت الضَّرورة إلى مَنع صرْف المنصرف  
المجرور، فإنه يقتصر فيه على حذف التَّنوين ، وتبقى الكسرة عند  
الفراسي ، لأن الضَّرورة دَعَتْ إلى حذف التَّنوين، فلا يتجاوز محلَّ  
الضَّرورة بإبطال عمل العامل .

والكوفي يرى فتحه في محلَّ الجرِّ قياساً على ما لا ينصرف، لثلاً  
يلتبس بالمبنيَّات على الكسرة . ذكره في (السيط) .

ومنها : لا يجوز الفصل بين أمَّا والفاء بأكثر من اسم واحد ، لأن  
[٢٢٦] الفاء / لا يتقدَّم عليها ما بعدها ، وإنما جاز هذا التقديم للضَّرورة، وهي  
مندفعة باسم واحد ، فلم يتجاوز قَدْر الضَّرورة . ذكره السِّيرافي  
والرَّضي .

\*\*\*\*\*

## قاعدة

### ما لا يؤدِّي إلى الضَّرورة أولى

ما لا يؤدِّي إلى الضَّرورة أولى مما يؤدِّي إليها .

قال ابن النّحاس : في ( التعلّيقة ) قول الشاعر :

٢٠٤ = \* لاهِ ابن عمك (١) \*

اختلف الناس فيه: هل المحذوف لام الجرّ دون الأصليّة ، واللّام التي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف اللّام الأصليّة والباقيّة هي لام الجرّ ؟ .

والأظهر أن الباقيّة هي لام الجرّ ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصليّة لا يؤدي إلى ضرورة ، وما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها .

\*\*\*\*\*

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

لاهِ ابنُ عمك لا أفضلتُ في حسبٍ عني ولا أنت ديباني فتخزوني  
من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجري ١٣/٢ ، ٢٦٩ ،  
والإنصاف ١/٣٩٤ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ١٠٤/٩ ، والمقرب ١/١٩٧ ،  
والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤/٢٤٣ ، والمغنى ١/١٥٨ ، والعيني ٣/٢٨٦ ،  
والتصريح ٢/١٥ ، والأشموني ٢/٢٢٣ . وانظر ديوان المفضليات ١/٣٢١ ،  
٣٢٢ من قصيدة مطلعها :

ليّ ابن عمّ على ما كان من خلّتي مختلفان فأقلّيه ويقلّيني  
قال ابن الأنباري : الديان : القائم بالأمر ، وتخزوني : تسوسني  
بقال : خزاه يخزوه : إذا ساسه ، ودبر أمره .  
ولاهِ ابن عمك : أراد : لله ابن عمك بحذف اللام الخافضة اكتفاء بالتي تليها .

## الضّمائر تردّ الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة مُتفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جنّي : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، ولهذا لا تجرّ إلّا الظاهر ، فإذا دخلت على المضمّر ردّت إلى الأصل وهي ، الباء فيقال : بك لأفعلنّ ، لأن الضّمائر تردّ الأشياء إلى أصولها .

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم (يك) ، (ولدُ) بالضّمير عادت النّون المحذوفة فيقال : لم يَكُنْهُ ، ومن لدنّه ، لأن الضّمير يرّد الأشياء إلى أصولها .

ومنها : قال الأندلسيّ : إنما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنّث المجازيّ دون المسند إلى ظاهره ، لأن الأصل إلحاق العلامة ، والضمير يرّد إلى شيء إلى أصله ، فوجب أن لا تحذف العلامة ، لأن ذلك خلاف مقتضاه .

ومنها : إذا اتّصل بالماضي ضمير بني على السّكون نحو : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا .

وعلّله ابن اليّدّهان بأن أصله البناء ، وأصل البناء السّكون ، [٢٢٢٧] والضّمير يرّد أكثر الأشياء إلى أصولها / .

قال ابن إياز : وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع

متحرّكات، لأنه يطرّد في استخرّجتُ وأشباهه .

ومنها : قال ابن إياز : زعم بعضهم : أن لولا صريحة في التعليل ، كقولك : لولا إحسانك لما شكّرتك .

قال ابن برّي في ( أماليه ) : ولهذا جرّوا بها المضمّر تنبيهاً على هذا المعنى ، لأن المضمّر يعيد الشيء إلى أصله .

ومنها : قال ابن فلاح في ( المغني ) : فإن قيل : لمّ اختلف ( كِلًا ) و ( كِلْتَا ) مع المضمّر عند البصريين ، وليس اختلافه للثنية ، لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً ؟ .

قلنا : لشبهه بـ ( لدا ) و ( على ) و ( إلى ) ، فإنها مع المظهر بالألف ، ومع المضمّر بالياء قرأاً بين المتمكّن نحو : ألف عصا ، وألف غير المتمكّن نحو : لدا . ووجه المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تقلّب في الرفع ، لأن المشبه به ليس له حالة رفع ، وخصّ التغيير مع المضمّر دون المظهر ، لأن المضمّر يردّ الشيء إلى أصله .

ومنها : قال الأندلسي في ( شرح المفصل ) : نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْتَلِزْمُكُمُوهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ردّ فيه الواو الساقطة في الوصل إذ كان الضمير يردّ الشيء إلى أصله ، كما تفتح لام الجرّ في قولك : لك مال ، حتى إنهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمّر .

ومنها : قال الأندلسي : قيل : إنما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فرع ، والضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا أصل لها ، ولهذه العلة امتنع دخول حتى أيضاً على المضمر .

ومنها : قال ابن فلاح في ( المغني ) : بُني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله .

ومنها : قال ابن يعيش :فائدة الاتساع في الظرف تَظهر ، إذا كُتبت عنه [٢٢٨] / فإن كان ظُرفاً لم يكن بد : من ظُهور ( في ) مع مضمره نحو : اليوم قُمت فيه ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر ( في ) معه ، لأنها لم تكن منوثة مع الظاهر فتقول : اليوم قمته قال الشاعر :

\* ٢٠٥ \* ويومٍ شَهِدناه<sup>(١)</sup> \*

(١) قطعة من بيت . والبيت بتمامه :  
ويوم شهدناه سُلَيْماً وعامراً قليلٍ سوى الطَّغْنِ النَّهالِ نوافِلُهُ  
وهو من شواهد : سيويه ٩٠/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، ٢٣١ ،  
وابن الشجري ١٨٦/١ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، والمغني ٥٥٧/٢ ، والهمع  
والدرر رقم ٧٩٠ .  
والبيت نسب لرجل من بني عامر . والنوافل : الغنائم ، والنهال : المرتوية  
بالدم .



لم يظهر في حين أضمره ، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً . ولو جعله ظرفاً على أصله لقال : شهدنا فيه .

\*\*\*\*

تنبیه

### على بيت لعبد المطلب

قال السهيلي : قول عبد المطلب :

٢٠٦= وانصُر على آل الصَّليِّ ب وعابديه اليومَ آلك<sup>(١)</sup>

فيه ردُّ على ابن النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما حيث منعا إضافة آل إلى الضمير ، لأنه يرد الشيء إلى أصله . وأصله : أهل ، وما وجدنا قط مضمراً يرد معتلاً إلى أصله إلا أعطيتكموه ، وليس من هذا الباب في وِرْدٍ ولا صَدْرٍ .

\*\*\*\*

تنبیه

### [ على دخول الباء على المُقسَم به ]

قال السخاوي في ( سفر السعادة ) : لا يدخلُ على المقسم به غير الباء إذا كان مضمراً ، لأنها الأصل .

(١) من شواهد : الأشموني ١٣/١ ، والهمع والدرر رقم ١٢٤٤ وانظر الحيوان

وقال أبو الفتح : ولأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع تقول : أعطيتكم درهماً ، ثم تقول : الدرهم أعطيتكموه ، وما حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شاذٌ .

وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي : إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها ، لأسباب توجب الردّ ، لا لأجل الإضمار ، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه ، مع أن الشيء إذا جاء على أصله ، ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، ولا يحتاج إلى تعليل ، إلا أن يخالف الاستعمال ، فقوله : أعطيتكم درهماً أصله : أعطيتكموه ، فأسكنوا الميم تخفيفاً وكسرهموا الإسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ؛ ولذلك كان : «عليه مال» أحسن من قولك : عليّهي مال ، وكذلك : اليوم سرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفاً ، فاحتاجوا فيه إلى ( في ) كسائر الأسماء التي ليست ظرفاً .

قال السخاوي : قوله : إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها [٢٢٩] لأسباب تُوجب / الردّ لأجل الإضمار كلامٌ متناقضٌ يقتضي أن الإضمار يردّ ولا يردّ .

وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى ، فيه سؤال ، لأن قولنا : بك لأفعلنّ قد جاء على أصله وفيه من السؤال لِمَ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَقُولَ : وَكَ ، ولاتك ؟ فاختصاص الباء بهذا لا بدّ له منه من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم تالله . انتهى .

## تَنْبِيْهٌ

## [ على تخريج بيت للفردق ]

قال ابن عصفور في ( شرح المقرب ) خُرِّجَ قول الفردق .

\* ٢٠٧ = \* وإذ ما مثلهم بشر<sup>(١)</sup> \*

على أن ( مثلهم ) مرفوع إلا أنه بني على الفتح لإضافته إلى مبنيّ كقوله تعالى : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : كيف يسوغ ذلك والمبنيّ الذي أضيفت إليهم مضمراً ، والمضمرة يراد الأشياء إلى أصولها ، فكيف يكون سبباً في إخراج ( مثل ) عن أصلها من الإعراب إلى البناء ؟ .

فالجواب : أن المضمرة لا يلزم رده الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ألا ترى أن التاء ، بدل من الواو في ( تكأة ) ؛ لأنه من تَوَكَّأ ) ثم إذا أضافوها إلى مضمرة قالوا : هذه تكأتك ، ولم يردها إلى أصلها .

\*\*\*\*\*

(١) البيت بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ  
من شواهد : سيبويه ٢٩/١ ، والمقرب ١٠٢/١ ، والخزانة ١٣/٢ ،  
والمغنى ٨٧/١ ، ٤٠٢ ، ٥٧١/٢ ، والهمع والدرزرقم ٤٢٤ .

(٢) الذاريات / ٢٣ .

## تنبيه

## [ على بناء . . . أي ]

قال الأبيدي في ( شرح الجزوليّة ) : بنيت أي في نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾<sup>(١)</sup> عند سيويه لخروجها عن نظائرها وكان حثها أن تعرب لتمكّنها بالإضافة ، ولا سيما وهي مضافة إلى مضمّر والمضمّرات ترّد الأشياء إلى أصولها ، ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ، ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه .

\*\*\*\*\*

## مسألة

## [ في إلحاق الضمائر بـ ( عسى ) و ( لولا ) ]

قال ابن النحاس في ( التعليقة ) : أجمع النحاة على أنك إذا قلت : عساي ، وعساك ، وعساه ، ولولائي ولولاك ولولاه : أن هنا شيئاً قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله .

واختلف فيما وقع المُجاز ، فقال سيويه : إنّ عسى خرجت عن [٢٣٠] عمل كان / وعملت عمل لعلّ لشبههما بلعلّ في الطمع ، فالضمير منصوب على أنه اسمها

( ولولا ) قد صارت حرف جرّ ، والضمير معها مجرور .

وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل ( كان ) ،  
 ( ولولا ) على بابها من أنها غير عاملة ، واستعرنا في ( عسى ) ضمير  
 المنصوب للمرفوع ، فالضمير عنده في ( عسى ) في موضع رفع لا في  
 موضع نصب . والضمير في لولا أيضاً - وإن كان صورة - ضمير الجر  
 مستعار للرفع فهو عنده أيضاً في ( لولا ) في موضع رفع على الابتداء لا  
 في موضع جر .

وقال ابن النحاس : الوجه ما ذكره سيويه ، لأن التجوز في  
 الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير ، لأن المضمرات ترد  
 الأشياء إلى أصولها؛ فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها .

\*\*\*\*\*

## الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر

بدليل جواز الإضافة والتصب في : ضاربٌ زيداً في الحال  
 والاستقبال ، والاختصار على الإضافة ، في نحو : ضاربك وضاربه،  
 على مذهب سيويه أنه مضاف ليس إلا . ذكره الشلوبين في ( شرح  
 الجزولية ) .

\*\*\*\*\*